

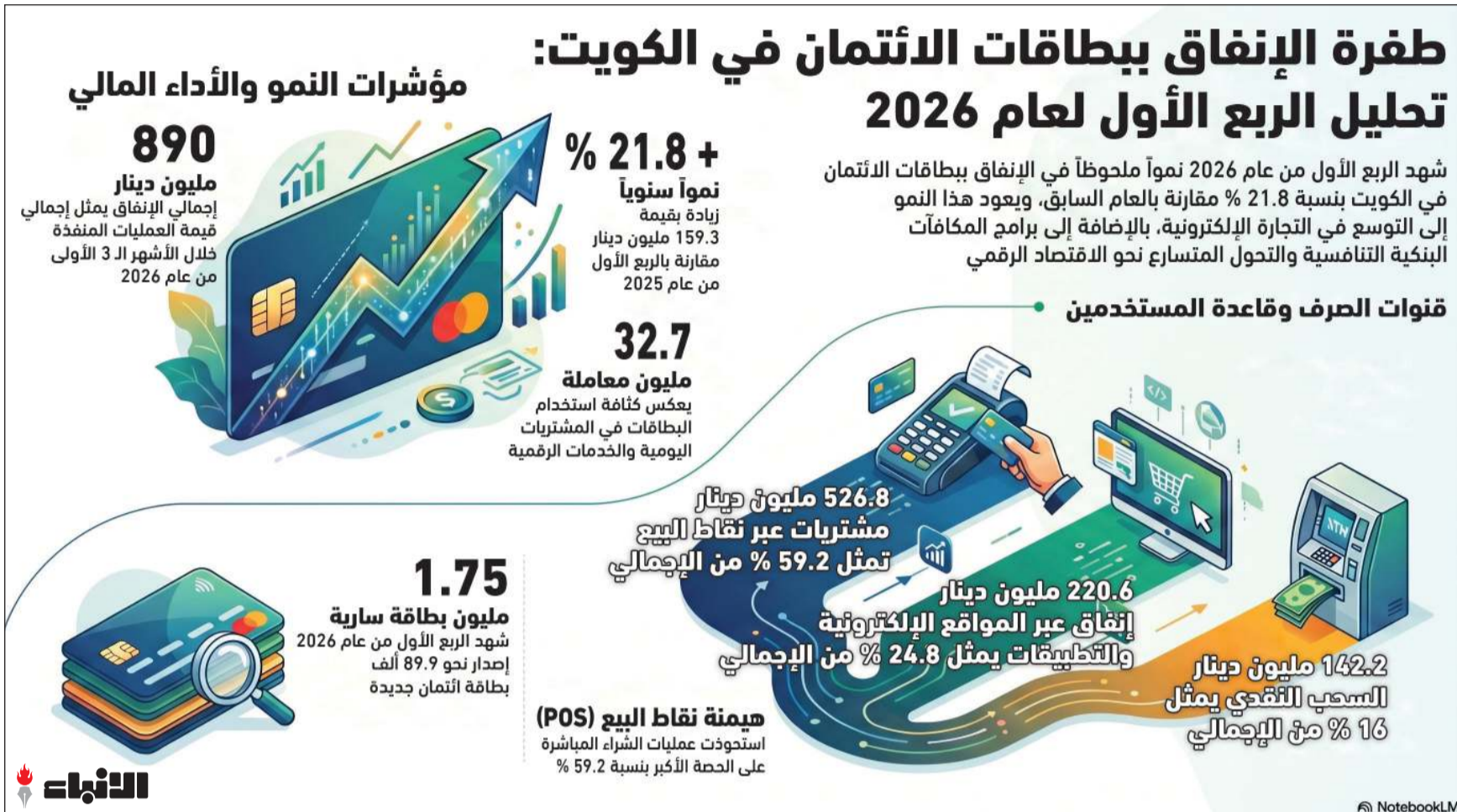


نمت عبر 32,7 مليون عملية شراء وسحب نقدي خلال أول 3 أشهر من 2026

# 890 مليون دينار إنفاق الكويتيين والوافدين بالدين عبر بطاقات الائتمان

1,755 مليون بطاقة ائتمان سارية تدفع سوق المدفوعات الإلكترونية للنمو في البلاد ■ البنوك المحلية أصدرت 89,9 ألف بطاقة ائتمان جديدة خلال الأشهر الثلاثة الأولى

فوائد على بعض المشتريات. كما توسعت البنوك في إصدار بطاقات رقمية متوافقة مع المحافظ الإلكترونية وخدمات الدفع عبر الهاتف الذكية، بالتزامن مع ارتفاع استخدام تطبيقات الدفع الحديثة وخدمات الشراء الإلكتروني داخل الكويت وخارجها. ويرى مصرفيون أن المنافسة بين البنوك المحلية باتت تتركز بشكل متزايد على جودة الخدمات المرتبطة بالبطاقات الائتمانية وليس فقط على حدود الائتمان، خصوصاً مع ارتفاع وعي العملاء بالميزايات المرتبطة بالسفر والتسوق الرقمي وبرامج الولاء، إلى جانب تنامي الطلب على البطاقات المتخصصة لفئات معينة مثل المسافرين والمتسوقين الإلكترونيين والعملاء ذوي الإنفاق المرتفع. وفي المقابل، يواصل بنك الكويت المركزي تطوير البنية التحتية للمدفوعات الإلكترونية وتعزيز التحول الرقمي في القطاع المصرفي، بما يدعم كفاءة العمليات المالية ويرفع مستويات الأمان والموثوقية في أنظمة الدفع المختلفة.



سجل الإنفاق عبر بطاقات الائتمان (VISA - MASTER) في الكويت خلال الربع الأول من عام 2026 مستويات مرتفعة، مدفوعاً بتوسع استخدام وسائل الدفع الإلكتروني وزيادة الاعتماد على المشتريات الرقمية والتسوق عبر الإنترنت، في وقت وصلت فيه البنوك المحلية تعزيز ميزايات البطاقات الائتمانية عبر برامج الاسترداد النقدي والمكافآت وخدمات السفر والتقسيم، ضمن منافسة متصاعدة لاستقطاب العملاء وتعزيز استخدام الحلول المصرفية الرقمية. وظهرت بيانات بنك الكويت المركزي أن إجمالي الإنفاق عبر بطاقات الائتمان داخل الكويت «بالدين» خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2026 بلغ نحو 890 مليون دينار، موزعة بواقع 317,5 مليون دينار في يناير، و289 مليون دينار في فبراير، و283,5 مليون دينار في مارس.

وتوزع الإنفاق عبر بطاقات الائتمان خلال الربع الأول من 2026 بين نحو 526,8 مليون دينار عبر نقاط البيع، تمثل ما يقارب 59,2% من إجمالي الإنفاق، إلى جانب نحو 142,2 مليون دينار عبر السحب النقدي بنسبة 16%، فيما بلغ الإنفاق عبر المواقع الإلكترونية والتطبيقات الرقمية نحو 220,6 مليون دينار، بما يعادل 24,8% من إجمالي الإنفاق المسجل خلال الفترة. وبحسب البيانات، استحوذت عمليات الشراء عبر نقاط البيع على الحصة الأكبر من استخدامات بطاقات

مقدمتها برامج النقاط والمكافآت والعروض الحصرية. وخلال الفترة الأخيرة، كثفت البنوك الكويتية حملاتها التسويقية الخاصة بالبطاقات الائتمانية، عبر تقديم مزايا متعددة تشمل الاسترداد النقدي على المشتريات، وتجميع الأميال الخاصة بالسفر، والدخول المجاني إلى صالات المطاعم وخدمات لنادي المطاعم والمتاجر والفنادق، إضافة إلى خدمات التقسيم بدون

التسوق اليومية أو الحجزات والسفر والخدمات الرقمية، إلى جانب التوسع الكبير في التجارة الإلكترونية خلال السنوات الأخيرة. وتظهر الأرقام أيضاً تنامي استخدام بطاقات الائتمان مقارنة ببطاقات السحب المباشر في عدد من الأنشطة الاستهلاكية، خصوصاً مع اتجاه شريحة واسعة من العملاء للاستفادة من المزايا الإضافية التي توفرها البنوك على بطاقات الائتمان، وفي

الائتمانية في الكويت. كما أظهرت بيانات «المركزي» أن البنوك المحلية أصدرت خلال الأشهر الثلاثة الأولى من 2026 نحو 89,9 ألف بطاقة ائتمان جديدة، توزعت بواقع 36 ألف بطاقة في يناير، و31,9 ألف بطاقة في فبراير، و22 ألف بطاقة في مارس. ويعكس هذا النمو استمرار التحول نحو الاقتصاد الرقمي وارتفاع الاعتماد على المدفوعات الإلكترونية في عمليات في الكويت، سواء في عمليات

الأول من 2026، بزيادة بلغت نحو 159,3 مليون دينار، وبنسبة نمو تقارب 21,8%. وفي موازاة ذلك، سجل عدد بطاقات الائتمان السارية في الكويت ارتفاعاً إلى نحو 1,755 مليون بطاقة بنهاية مارس 2026، مقارنة بنحو 1,727 مليون بطاقة بنهاية ديسمبر 2025، بزيادة بلغت نحو 28,5 ألف بطاقة خلال الربع الأول من العام الحالي، ما يعكس استمرار توسع قاعدة مستخدمي البطاقات

الائتمان، مدفوعة بارتفاع الإنفاق الاستهلاكي داخل السوق المحلية، في حين واصل الإنفاق الإلكتروني تسجيل مستويات مرتفعة مع توسع التجارة الإلكترونية وزيادة الاعتماد على التطبيقات الرقمية وخدمات الشراء عبر الإنترنت. كما تجاوز عدد معاملات بطاقات الائتمان خلال الربع الأول من العام الحالي 32,7 مليون معاملة، شملت عمليات الشراء عبر نقاط

الائتمان، مدفوعة بارتفاع الإنفاق الاستهلاكي داخل السوق المحلية، في حين واصل الإنفاق الإلكتروني تسجيل مستويات مرتفعة مع توسع التجارة الإلكترونية وزيادة الاعتماد على التطبيقات الرقمية وخدمات الشراء عبر الإنترنت. كما تجاوز عدد معاملات بطاقات الائتمان خلال الربع الأول من العام الحالي 32,7 مليون معاملة، شملت عمليات الشراء عبر نقاط

## «التجارة»: 3,63 ملايين دينار رسوم المعادن الثمينة

معاملة بإجمالي رسوم بلغ نحو 348 ألف دينار تصدتها رسوم الإفراج التجاري بنحو 15,5 ألف معاملة ورسوم قاربت 155 ألف دينار، تلقتها معاملات استلام المعارض بأكثر من 9 آلاف معاملة ورسوم قاربت 72 ألف دينار. ونذكر أن شهادات الإعفاء من الدمغة سجلت نحو 8,5 آلاف معاملة برسوم قاربت 34 ألف دينار. كما بلغت معاملات فحص المعادن عبر المطار 289 معاملة برسوم تقارب 10 آلاف دينار. وأفادت «التجارة» بأن معاملات الفحص في المباركية سجلت نحو 3 آلاف معاملة برسوم قاربت 31 ألف دينار، إضافة إلى جانب نحو 4,3 آلاف معاملة لكشف المشغولات برسوم بلغت نحو 17 ألف دينار. وأكدت أن هذه المؤشرات تعكس حجم النشاط في سوق المعادن الثمينة في دولة الكويت وارتفاع مستويات الامتثال لإجراءات الفحص والمعايرة بما يعزز حماية المستهلك ويضمن جودة المنتجات المتداولة ويدعم الثقة في السوق المحلي.



قاربت 882 ألف دينار. ونذكر أن فحص الأحجار الصناعية ذات القيمة سجل نحو 36,3 ألف غرام برسوم تقارب 1,81 ألف دينار، فيما بلغت كميات الأحجار الأخرى نحو 79 ألف غرام برسوم تقارب 4 آلاف دينار. وأفادت الوزارة بأن فحص الأحجار الصناعية المطعمة سجل نحو 1,2 مليون غرام برسوم بلغت نحو 24 ألف دينار، فيما بلغت كميات المشغولات وكشف المشغولات وشهادات الدمغة. وبينت الوزارة أن الخدمات الأخرى سجلت نحو 44,5 ألف

كوئنا: قالت وزارة التجارة والصناعة إن تقرير إدارة المعادن الثمينة لعام 2025 أظهر تحصيل رسوم إجمالية بلغت نحو 3,63 ملايين دينار نتيجة خدمات الفحص والمعايرة والخدمات المرتبطة بها. وأوضحت الوزارة في بيان أن رسوم خدمات فحص المعادن الأكبر بنحو 3,26 ملايين دينار، فيما بلغت رسوم الخدمات الأخرى نحو 374 ألف دينار. وأضافت أن إجمالي عدد معاملات فحص المعادن والأحجار الثمينة بلغ نحو 58 ألف معاملة شملت نحو 33 ألف معاملة لفحص الأكسسوارات المطلية، ونحو 25 ألف معاملة للمسابيح. وبينت الوزارة أن عمليات الفحص حسب الوزن أظهرت تسجيل نحو 132,3 مليون غرام من المعادن والأحجار الثمينة خلال العام حيث تصدر الذهب الكميات بنحو 33,3 مليون غرام برسوم بلغت نحو 1,67 مليون دينار، تلاه الفضة بنحو 87,9 مليون غرام ورسوم

## خلال الربع الأول من 2026.. و1,49 مليار دولار إجمالي التحويلات من دول الخليج

## 140 مليون دولار تحويلات العمالة الفلبينية من الكويت



سجلت تحويلات العمالة الفلبينية من الكويت مستوى 139,99 مليون دولار خلال الربع الأول من 2026، مقارنة بـ 134,02 مليون دولار خلال الربع الأول من 2025، بارتفاع بلغت نسبته 4,45%. وأظهرت بيانات بنك الفلبين المركزي أن قيمة تحويلات العمالة الفلبينية من دول مجلس التعاون الخليجي في الربع الأول من عام 2026 ارتفعت بنسبة 4,19% على أساس سنوي، لتقتنص 95,8% من حجم تحويلات تلك العمالة من الشرق الأوسط.

وفق إحصائية «معلومات مباشر»، بلغت قيمة تحويلات العمالة الفلبينية من دول الخليج أول 3 أشهر من عام 2026 نحو 1,49 مليار دولار، مقابل 1,43 مليار دولار في الربع الأول من عام 2025. ولفتت الإحصائية إلى أن أكبر التحويلات للعمالة الفلبينية من دول الخليج جاءت من المملكة العربية السعودية بقيمة 547,43 مليون دولار بالرئيس الأول من العام، تلاها الإمارات بقيمة 405,65 ملايين دولار، ثم قطر بقيمة 248,63 مليون دولار، ثم الكويت بقيمة 139,99 مليون دولار، والبحرين بقيمة 63,72 مليون دولار، وسلطنة عمان

بقية 83,56 مليون دولار. وشكلت تحويلات العمالة الفلبينية من دول الخليج مجتمعاً على مستوى العالم، إجمالي تحويلات تلك العمالة من الشرق الأوسط البالغة 1,55 مليار دولار أول 3 أشهر من العام الحالي. ومثلت التحويلات من دول الخليج 41,12% من إجمالي تحويلات العمالة الفلبينية من قارة آسيا بالربع الأول من العام البالغة 3,62 مليارات دولار. ولفتت الإحصائية إلى أن قيمة

## نض الكويت التجاري: حركة الاستيراد في 2025



## 3,3 ملايين طن متوسط حجم الواردات السلعية

## مليار دينار.. قيمة السلع التي تستوردها الكويت شهرياً

أظهرت أرقام رسمية أن متوسط قيمة ما تستورده الكويت شهرياً من السلع والمنتجات يصل إلى مليار دينار، فيما يبلغ حجم الواردات السلعية شهرياً نحو 3,3 ملايين طن. وتعكس بيانات واردات الكويت السلعية خلال عام 2025 حجم الانفتاح الكبير الذي يتمتع به الاقتصاد الكويتي وارتباطه الوثيق بالأسواق العالمية لتوفير مختلف احتياجاته الاستهلاكية والتنموية. وتبرز هذه الأرقام ضخامة النشاط التجاري الذي تشهده الكويت، باعتبارها واحدة من أكثر الأسواق انفتاحاً في المنطقة، حيث تعتمد على شبكة واسعة من الموردين والأسواق العالمية لتلبية احتياجاتها من السلع الغذائية والمواد الأولية والمعدات

والآلات والمنتجات الاستهلاكية بمختلف أنواعها، كما يعكس ارتفاع الواردات استمرارية قوة الإنفاق الاستهلاكي في الكويت، مدفوعاً بارتفاع مستويات الدخل والقوة الشرائية، الأمر الذي يرفع الطلب على المنتجات المستوردة سواء الأساسية أو الكمالية، ويعزز من وتيرة حركة التجارة والاستيراد بشكل متواصل على مدار العام. يأتي ذلك في وقت وصلت فيه الكميات المستوردة من السلع خلال 2025 إلى نحو 39,28 مليون طن، أي ما يعادل نحو 3,3 ملايين طن شهرياً. ويتزامن هذا النشاط مع الزخم الذي تشهده المشروعات الحكومية والخاصة في الكويت، خصوصاً قطاعات البنية التحتية والإنشاءات والطاقة والخدمات، وهو ما يرفع الحاجة إلى استيراد كميات ضخمة من السلع والتجهيزات المختلفة.

بما يدعم حركة الاقتصاد ويزيد من حجم التدفقات التجارية عبر الموانئ والمنافذ الجمركية. ويعد تجاوز متوسط الواردات الشهرية حاجز المليار دينار مؤشراً واضحاً على اتساع حجم الاقتصاد الكويتي ونمو الأنشطة التجارية والاستثمارية والاستهلاكية، لاسيما أن ارتفاع الاستيراد غالباً ما يرتبط بتوسع حركة الأسواق وزيادة الطلب المحلي وارتفاع وتيرة تنفيذ المشروعات. وتؤكد هذه المؤشرات أن الاقتصاد الكويتي بات أكثر ارتباطاً بحركة التجارة العالمية وسلاسل الإمداد الدولية، في ظل حرص السوق المحلي على تنويع مصادر الاستيراد وضمان تدفق السلع بصورة مستمرة، بما يعزز الأمن السلعي ويدعم استقرار الأسواق المحلية وقدرتها على تلبية الطلب المتنامي.